

تفسير ابن كثير

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ^ج عَلِمَ اللَّهُ
أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُنَّهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ^ج وَلَا تَغْرُمُوا
عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ ^ج وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ^ج
وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ

يقول تعالى : (ولا جناح عليكم) أن تعرضوا بخطبة النساء في عدتهن من وفاة أزواجهن
من غير تصريح . قال الثوري وشعبة وجريرو وغيرهم ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن ابن
عباس في قوله : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) قال : التعريض أن
تقول : إني أريد التزويج ، وإني أحب امرأة من أمرها ومن أمرها يعرض لها بالقول بالمعروف
وفي رواية : وددت أن الله رزقني امرأة ونحو هذا . ولا ينصب للخطبة . وفي رواية : إني
لا أريد أن أتزوج غيرك إن شاء الله ، ولوددت أني وجدت امرأة صالحة ، ولا ينصب لها
ما دامت في عدتها . ورواه البخاري تعليقا ، فقال : قال لي طلق بن غنام ، عن زائدة ، عن
منصور ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة

(النساء) هو أن يقول : إني أريد التزويج ، وإن النساء لمن حاجتي ، ولوددت أنه تيسر لي امرأة صالحة . وهكذا قال مجاهد ، وطاوس ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي ، والحسن ، وقتادة ، والزهري ، ويزيد بن قسيط ، ومقاتل بن حيان ، والقاسم بن محمد ، وغير واحد من السلف والأئمة في التعريض : أنه يجوز للمتوفى عنها زوجها من غير تصريح لها بالخطبة . وهكذا حكم المطلقة المبتوتة يجوز التعريض لها ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس ، حين طلقها زوجها أبو عمرو بن حفص : آخر ثلاث تطليقات . فأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ، وقال لها : " فإذا حلت فأذنيني " . فلما حلت خطب عليها أسامة بن زيد مولاه ، فزوجها إياه . فأما المطلقة الرجعية : فلا خلاف في أنه لا يجوز لغير زوجها التصريح بخطبتها ولا التعريض لها ، والله أعلم . وقوله : (أو أكنتم في أنفسكم) أي : أضمرتم في أنفسكم خطبتهن وهذا كقوله تعالى : (وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون) [القصص : 69] وكقوله : (وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم) [الممتحنة : 1] ولهذا قال : (علم الله أنكم ستذكروهن) أي : في أنفسكم ، فرفع الحرج عنكم في ذلك ، ثم قال : (ولكن لا تواعدوهن سرا) قال

أبو مجلز ، وأبو الشعثاء جابر بن زيد والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي وقتادة ، والضحاك ، والربيع بن أنس ، وسليمان التيمي ، ومقاتل بن حيان ، والسدي : يعني الزنا . وهو معنى رواية العوفي عن ابن عباس ، واختاره ابن جرير . وقال علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس : (ولكن لا تواعدوهن سرا) لا تقل لها : إني عاشق ، وعاهديني ألا تتزوجي غيري ، ونحو هذا . وكذا روي عن سعيد بن جبير ، والشعبي ، وعكرمة ، وأبي الضحى ، والضحاك ، والزهري ، ومجاهد ، والثوري : هو أن يأخذ ميثاقها ألا تتزوج غيره ، وعن مجاهد : هو قول الرجل للمرأة : لا تفوتي بنفسي ، فإني ناكحك . وقال قتادة : هو أن يأخذ عهد المرأة ، وهي في عدتها ألا تنكح غيره ، فهي الله عن ذلك وقدم فيه ، وأحل الخطبة والقول بالمعروف . وقال ابن زيد : (ولكن لا تواعدوهن سرا) هو أن يتزوجها في العدة سرا ، فإذا حلت أظهر ذلك . وقد يحتمل أن تكون الآية عامة في جميع ذلك ؛ ولهذا قال : (إلا أن تقولوا قولاً معروفاً) قال ابن عباس ، ومجاهد وسعيد بن جبير ، والسدي ، والثوري ، وابن زيد : يعني به : ما تقدم من إباحة التعريض . كقوله : إني فيك لراغب . ونحو ذلك . وقال محمد بن سيرين : قلت لعبدة : ما معنى قوله : (إلا أن تقولوا قولاً

معروفا) ؟ قال : يقول لوليها : لا تسبقني بها ، يعني : لا تزوجها حتى تعلمني . رواه ابن أبي حاتم . وقوله : (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) يعني : ولا تعقدوا العقد بالنكاح حتى تنقضي العدة . قال ابن عباس ، ومجاهد ، والشعبي ، وقتادة ، والربيع بن أنس ، وأبو مالك ، وزيد بن أسلم ، ومقاتل بن حيان ، والزهري ، وعطاء الخراساني ، والسدي ، والثوري ، والضحاك : (حتى يبلغ الكتاب أجله) يعني : حتى تنقضي العدة . وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح العقد في مدة العدة . واختلفوا فيمن تزوج امرأة في عدتها فدخل بها ، فإنه يفرق بينهما ، وهل تحرم عليه أبدا ؟ على قولين : الجمهور على أنها لا تحرم عليه ، بل له أن يخطبها إذا انقضت عدتها . وذهب الإمام مالك إلى أنها تحرم عليه على التأييد . واحتج في ذلك بما رواه عن ابن شهاب ، وسليمان بن يسار : أن عمر ، رضي الله عنه ، قال : أيما امرأة نكحت في عدتها ، فإن زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها ، فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ، ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب ، وإن كان دخل بها فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ، ثم لم ينكحها أبدا . قالوا : ومأخذ هذا : أن الزوج لما استعجل ما أجل الله ،

عوقب بنقيض قصده ، فحرمت عليه على التأيد ، كالقاتل يحرم الميراث . وقد روى الشافعي هذا الأثر عن مالك . قال البيهقي : وذهب إليه في القديم ورجع عنه في الجديد ، لقول علي : إنها تحل له . قلت : ثم هو منقطع عن عمر . وقد روى الثوري ، عن أشعث ، عن الشعبي ، عن مسروق : أن عمر رجع عن ذلك وجعل لها مهرها ، وجعلها يجتمعان . وقوله : (واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه) توعدهم على ما يقع في ضمائرهم من أمور النساء ، وأرشدتهم إلى إضمار الخير دون الشر ، ثم لم يؤيسهم من رحمته ، ولم يقطعهم من عائده ، فقال : (واعلموا أن الله غفور حلیم) .